

# لمحات عن العون الإنمائي العربي

الأخرى التي تشمل التعليم والصحة والإسكان ودعم ميزان المدفوعات حوالي ١٩,١ في المائة. التمويل المشترك

هو أيضاً صورة من صور التعاون الإنمائي، وتبرز أهمية التعاون بين المؤسسات العربية والدولية في الحالات التي تتطلب التمويل المشترك للمشاريع الإنمائية من عدة مصادر لتنفيذ المشروعات التي تفوق تكاليفها ما يمكن لأي مؤسسة منفردة أن تسهم به وحدها، وتنفيذ المشروعات التي يكون من شأن الإسراع في تنفيذها تفادي أكبر قدر ممكن من الزيادة في تكاليفها بسبب التضخم.

ويجدر بالذكر أن إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية والدولية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠١ بلغ نحو ١٨,٤ مليار دولار أمريكي، بلغت حصة صناديق التنمية العربية منها نحو ٥٤,٣ في المائة، وحصة مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والبنك الأفريقي للتنمية) ١٦,٣ في المائة، وحصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الأخرى ٢١,٧ في المائة، وحوالي ٧,٧ في المائة من مصادر عربية أخرى.

هذا جانب من الجوانب التي تعرض لها التقرير.. الذي استعنا به في صفحات هذا العدد للحديث عن تطورات الخصخصة في العالم العربي.. والأداء الاقتصادي العربي للعام ٢٠٠١.

يعتبر العون الإنمائي العربي أحد أهم جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية المانحة والدول المستفيدة وتبرز أهميته كونه عوناً من دول نامية إلى دول نامية أخرى.

وقد أكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر ٢٠٠٢) أن إجمالي التزامات العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية عام ٢٠٠١ بلغ حوالي ٤,٢ مليار دولار، بلغت مساهمة البنك الإسلامي فيها ٣٨,١ في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ٢٢,٣ في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ٩,٣ في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية ٩,٢ في المائة، والصندوق السعودي للتنمية ٧,٠ في المائة، وصندوق النقد العربي ٦,٣ في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية ٤,٠ في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ٣,٨ في المائة.

وبلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من العمليات التمويلية لصناديق التنمية العربية خلال عام ٢٠٠١ حوالي ٥٧,٠ في المائة، والدول الآسيوية ٣٢,٩ في المائة، والدول الأفريقية ٩,١ في المائة، ودول أمريكا اللاتينية ٠,٨ في المائة، والدول الأخرى ٠,٢ في المائة، وقد بلغ نصيب قطاع الطاقة (كهرباء، نفط، غاز) من إجمالي هذه الالتزامات حوالي ٢٩,٧ في المائة، وقطاع النقل والاتصالات ٢٢,٩ في المائة، وقطاع الصناعة والتعدين ١٤,٠ في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي حوالي ١٠,١ في المائة، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية ٤,٢ في المائة، والقطاعات